دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2009-2020)

د. مصطفى أبوزيد مفتاح[1]
أ. حمزة فرج بن عائشة[2]
أ. وسام أحمد التير[3]

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم الاستقرار الاقتصادي ، وإبراز الدور الذي يلعبه مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي في تحليل العلاقة بين عرض النقود بوصفة متغير مستقل ومعدل التضخم وسعر الصرف بوصفة متغير تابع للفترة 2009-2020، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على معدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وقد كانت هناك علاقة طردية، أي بمعنى أنه كلما قامت إدارة المصرف المركزي بزيادة عرض النقود، كلما ساهم ذلك في زيادة معدل التضخم، واوصت الدراسة لمعالجة التضخم في البلاد وسعر الصرف وذلك من أجل الاستقرار الاقتصادي، وخلق فرص الاستثمار والحد من تقلبات سعر الصرف ورسم السياسة المالية والرقابية علي المصارف .

الكلمات المفتاحية: الاستقرار الاقتصادي -عرض النقود- التضخم- سعر الصرف.

[1] محاضر بقسم التمويل كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية mabuzyd@gmail.com
[2] محاضر مساعد بقسم التمويل كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية hfba1985@gmail.com
[3] محاضر مساعد بقسم التمويل كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية wesam_attir@hotmail.com

أولاً: المقدمة والإطار العام للدراسة

المقدمة

يلعب المصرف المركزي دور مهما في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على جميع أنشطة الحياة اليومية سواء كانت للفرد أو للمجتمع، من خلال إصداره للنقود القانونية ويعتبر عونا لدولة ومستشارها المالي. كذلك يتولى توجيه الموارد ومقدرات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال وفق الإمكانيات المتاحة لدولة. بالإضافة إلى المحافظة على مستويات الدخل والأسعار، ومراقبة أسعار الصرف. لهذا فقد حظيت المصارف المركزية باهتمام كبير من صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف دول العالم، كما تزايد الاهتمام بدورها في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي.

والمصارف المركزية بصفة عامة تري أن الاقتصاد يكون سليما ومستقرا، إذا تميز بمعدل توظيف عالي ومعدل مقبول في الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن المحافظة علية من خلال استقرار سعر صرف العملة المحلية والمستوي العام للأسعار (التضخم). ومن أجل أن تكون المصارف المركزية فعاله ينبغي عليها أن تبني استراتيجية معينه لتطبيق السياسة النقدية التي تعتبر أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول لمواجهة ما يمكن أن تتعرض له من اختلالات اقتصادية متنوعة قد تصاحب أي تطور اقتصادي.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي يلعبه المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة، وكيفية تدخل المصرف المركزي في المحافظة على استقراره.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي:

1. التعريف بمفهوم الاستقرار الاقتصادي.
2. إبراز الدور الذي يلعبه مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3. دراسة أثر عرض النقود على معدلات التضخم واسعار الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

4. المساهمة في إضافة دراسة جديدة في مجال البحث العلمي.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في الدور الذي يسعي إليه المصرف المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وطبيعة هذا الدور من خلال مصرف ليبيا المركزي في ليبيا التي يعاني اقتصادها إلى وقتنا الحالي من ظاهرة تقلبات أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم، بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها المصرف المركزي في الآونة الأخيرة.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي" ما مدي نجاح مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2009-2020؟

فرضيات الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة ثم صياغة فرضيات الدراسة في الآتي:

الفرضية الأولي:H01

- لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية بين عرض النقود ومعدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بليبيا.

الفرضية الثانية: H02

- لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية بين عرض النقود والتغير في أسعار الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بليبيا.

شكل (1) أنموذج الدراسة

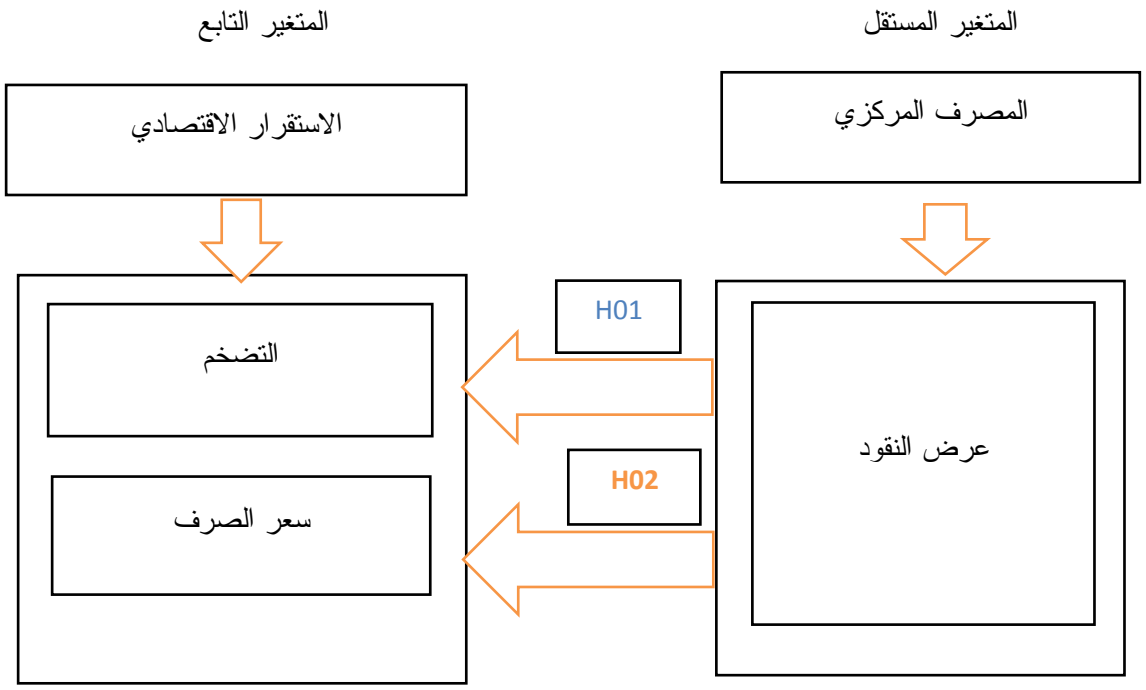

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعه من الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

هناك عدة دارسات سابقة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة أهمها:

- دراسة (عطية وحسين 2021): الهدف منها تحديد صياغة الإطار النظري للعلاقة بين السياسة النقدية مع الاستقرار الاقتصادي، قياس وتحليل دور عرض النقود وظروف الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، كما توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي تعرض إلى العديد من التقلبات الاقتصادية والسياسة خلال 2011-2017، وضعف قدرة السياسة النقدية على المحافظة على مستويات مستقرة للأسعار(التضخم). كما ساهمت الأحداث والانقسامات السياسية في اقترب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي منفردة ومجمعه من قيمة الواحد صحيح، وذلك دليل إضافي ان الاستقرار السياسي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الدول النامية مثل ليبيا، وأوصت الي ضرورة تكامل السياسة النقدية وتوافقها مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية وغيرها مع السير بالاتجاه

نفسه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التعارض والتناقض بين السياسات الاقتصادية، وكذلك إبعاد السياسة النقدية عن الأهداف السياسية الخاطئة التي يتخذها بعض الشخصيات ذات النفوذ في الدولة أي ضرورة الفصل بين السياسة و الاقتصاد والكف عن جعل المصرف المركزي (الرافعة المالية للحكومة).

- دراسة (صباح، 2019): هدفت الدراسة لإبراز اسهامات المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستويين الداخلي(استقرار المستوي العام للأسعار) والخارجي (استقرار سعر صرف العملة المحلية وتوازن ميزان المدفوعات)، وتوصلت الدراسة إلي أنه لا تختلف اقتصاديات الدول العربية عامة و دول العينة خاصة عن بقية اقتصاديات الدول النامية، فمع وفرة مواردها المالية والمادية إلا أنها تعاني من عدة اختلالات هيكلية تتباين أسبابها من دولة إلى أخرى، فاقتصاد العراق والجزائر أحادي الجانب، لاعتماده علي عوائد تصدير النفط الخام و ارتفاع معدل نمو القطاعات الخدمية عن معدل نمو القطاعات السلعية؛ في حين أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في مصر مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الأخير ، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في دول العينة، لتجنب التعارض بين أهدافها وأدواتها فلا يمكن للسياسة النقدية وحدها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي، دون أن تتكامل مع أدوات السياسة المالية، وضرورة الاهتمام بتنوع الصادرات وعدم الاعتماد علي مصدر وحيد، وهو ما قد يساعد السلطات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية الخارجية.
- دراسة (بشينه وآخرون، 2018): و الهدف منها محاولة إبراز دور السياسة النقدية في ليبيا ومعرفة مدي نجاح الإجراءات المتخذة، والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وتوصلت إلي وجود أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$) للاحتياطي القانوني في سعر الصرف بمصرف ليبيا المركزي، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية سلبية بينهما، حتي إن زيادة الاحتياطي القانوني يساهم في انخفاض سعر الصرف، وهو ما يشير إلى نجاح مصرف ليبيا المركزي من خلال هذه الأداة في الحفاظ على قيمة الدينار الليبي خلال فترة الدراسة، مع عدم إغفال المتغيرات الأخرى التي تقع خارج نطاق سيطرة مصرف ليبيا المركزي كالظروف السياسية والأمنية، الأمر الذي أدي إلى ظهور

سوق موازية للعملات، وقد أوصلت الدراسة إلى أن يكون الهدف الأساسي لمصرف ليبيا المركزي هو الحد من التضخم والعمل على استقرار قيمة العملة، حيث إن كفاءة المصرف المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدى نجاحه في تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار، والتي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم، وهو الهدف الأساسي للمصارف المركزية في العالم.

- دراسة (بوشة وهايم، 2017): ركزت الدراسة على تحليل مسار السياسة المالية خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى إن انتقال الجزائر من نظام الاقتصادي مخطط مركزيا إلى نظام يعتمد على آليات السوق (اقتصاد السوق) جاء نتيجة طهور مساوئ التخطيط المركزي. فرغم ضخامة الاستثمارات الحكومية إلا أن الدولة في الواقع لم تتمكن من تنفيذ مشاريع المخططات آنذاك بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، وهذا ما أدى إلى تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في سوق الاستقرار الاقتصادي مما استدعى القيام بصلاحيات موسعة، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة إتباع سياسات مالية ونقدية متكاملة وتسير في نفس الاتجاه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها الاستقرار الاقتصادي المنشود.
- دراسة (رضوان ونوال، 2017): هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التغيرات المؤثرة في السياسة النقدية، وبناء نموذج قياس لتفسير التغيرات في كل من السياسة النقدية وميزان المدفوعات والتضخم، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن حصر مكونات السياسة النقدية في الكتلة النقدية بنسبة 100% وإنما متغير الكتلة النقدية هو العامل الرئيسي والأساسي للسياسة النقدية، وأوصت الدراسة إلى إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية بغرض عن الأهداف التي رسمتها، وتفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة أداة السوق المفتوح.
- دراسة (العايب، 2015): والهدف منها هو تسليط الضوء على خصوصيات المصرف المركزي لما له من أهمية بالغة في النظام النقدي والمصرف، وإظهار الدور الذي يلعبه المصرف المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار، وتوصلت إلى أن يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى

العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة، ويتحدد بناء على النظام المتبع في الدولة، وقد أوصلت الدراسة إلى ضرورة المصرف المركزي مراقبة ومتابعة تطور أسعار الصرف ومحاولة المحافظة على استقراره.

- دراسة (حملاوي، 2014): هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن سياسات المؤسسات المالية الدولية المطبقة في الدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير يعد أحد الأسباب التي أدّت إلى حدوث أزمة النفط سنة 1986، كما تعتبر سببا آخر في عدم نجاح سياسات صندوق النقد الدولي في الجزائر، وقد أوصلت الدراسة وصت إلى إن تنفيذ أية سياسة في الجزائر يجب أن يتضمن استراتيجية طويلة المدي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية كما أن ضمان نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب من الحكومة تفعيل الأسلوب الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق.
- دراسة (بشري، 2013): الهدف منها التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (ميزان المدفوعات، التضخم ...) وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاقتصاد الكلي، وقد توصلت إلي أن السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة، كما أوصت الدراسة لاستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها من أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات غير المباشر.
- **الفجوة البحثية**

قد تناولنا في دراستنا هذه دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بليبيا، بواسطة متغيرات الدراسة المتمثلة في عرض النقود كمتغير مستقل، معدل التضخم وسعر الصرف كمتغير تابع، وتعد هذه الدراسة إضافة قليلة لسلسله الدراسات السابقة ورساله جديدة تستند إليها الدارسات اللاحقة.

منهجيه الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة، ووصولا لأفضل النتائج التي تكشف عن دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي في تحليل العلاقة بين عرض النقود بوصفة متغير مستقل ومعدل التضخم وسعر الصرف بوصفها متغير تابعة للفترة 2009-2020، بالإضافة إلى اعتمدنا في جمع البيانات الخاصة بتغييرات الدراسة على التقارير والنشرات التي يقوم بإصدارها مصرف ليبيا المركزي.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ- الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة الزمنية محل الدراسة من عام (2009-2020)

ب- الحدود المكانية: تقتصر على مصرف ليبيا المركزي.

ج- الحدود العلمية: تم اختيار المتغير المستقل المتمثل في المصرف المركزي والذي تم قياسه من خلال (عرض النقود)، والمتغير التابع وهو الاستقرار الاقتصادي والذي تم قياسه من خلال (التضخم وسعر الصرف).

ثانياً: الجانب النظري

1- الاستقرار الاقتصادي:

تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، بحيث أن هناك من يربطه بالاستقرار الأسعار وبين من يربطه بانخفاض معدلات والتضخم ووجود نسبة مهمة من العمالة، وهناك من يربطه باستقرار قيمة العملة الوطنية. ومن أهم التعاريف التي أعطيت الاستقرار الاقتصادي ما يلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي تجنيب المجتمع الآثار السيئة لكل من الانكماش أو الكساد أو التضخم (عايب، 2010، ص68).

كما يمكن القول بأن "الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل التام للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية. (المغربي، 2011، ص37).

وكذلك يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي هو: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتوجيهات والآليات التي تعمل على تحقيق استقرار مستوي الأسعار. أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو استقرار معدلات الفائدة، أو استقرار الأسواق المالية. أو استقرار أسواق صرف العملات الأجنبية أو تلك السياسات التي تهدف إلي رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل. (قوي، 2008، ص140).

2- أهمية الاستقرار الاقتصادي:

يتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفين أساسيين تسعي السياسات الاقتصادية لتحقيقها يمثلان في:

1- الحفاظ على مستوي التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
2- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار العام للأسعار؛ والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوي العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه حاد لتحركات قصيرة الاجل في مستوي العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوي العام للأسعار كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي مؤشر هام لأحداث التنمية والذي يجب أن يدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي ، فتحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلي تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة والسادس من ناحية وبين التضخم وارتفاع الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلي ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، كما أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها

الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة الي استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات وتخزين السلع بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.(درواسي، 2006، ص78).

ثالثاً: الجانب العملي

اختبار فرضيات الدراسة

حيث أن هذه الدراسة قد اشتملت على فرضيتين، سنقوم فيما يلي باختبار الفرضيتين للتأكد فيما إذا كان هناك تأثير للمتغير المستقل (عرض النقود) على المتغيرين التابعين المتمثلة في (التضخم وسعر الصرف) بمصرف ليبيا المركزي، وسيتم اختبار الفرضيتين باستخدام تحليل الانحدار الخطي Linear Regression، ولكن قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق بافتراض عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات التابعة "Multi-Collinearity" قام الباحث بإيجاد معامل التباين "Variance Inflation Factor – VIF" واختبار التباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات التابعة ، ومن المعروف أنه إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05) فإنه يمكن القول أن هذا المتغير له ارتباط عالٍ مع متغيرات مستقلة أخرى وبالتالي سيؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي في تحليل الانحدار، وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط الخطي المتعدد "Multi-collinearaity" بين المتغيرات التابعة .

وكما يشير الجدول (1) الذي يحتوي على المتغيرات التابعة وقيمة معامل التضخم للتباين (VIF) والتباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير، نلاحظ أن قيمة معامل تضخم التباين للمتغيرين التابعين كانت أقل من (10) وهي تساوي 1.253 للمتغيرين التابعين كما نلاحظ أن قيمة التباين المسموح "Tolerance " للمتغيرين التابعين كانت أكبر من (0.05) وهي تساوي 0.798 ولذلك يمكن القول إنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط ذاتي عالٍ بين المتغيرات التابعة.

جدول رقم (1) نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغيرات	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
تغير سعر الصرف	0.798	1.253	0.177
معدل التضخم الاقتصادي	0.798	1.253	0.805

ومن أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء للمتغيرات، وكما يشير الجدول (1) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع المتغيرات كانت أقل من (1) ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة. ولزيادة التأكد من أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً قام الباحث بإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov والذي كانت نتائجه على النحو الآتي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

المتغيرات	درجات الحرية df	مستوى المعنوية المحسوب P-value
تغير سعر الصرف	11	0.068
معدل التضخم الاقتصادي	11	0.155

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة P-value كانت (0.155,0.068) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بأن بيانات المتغيرين المستقلين تتبع التوزيع الطبيعي.

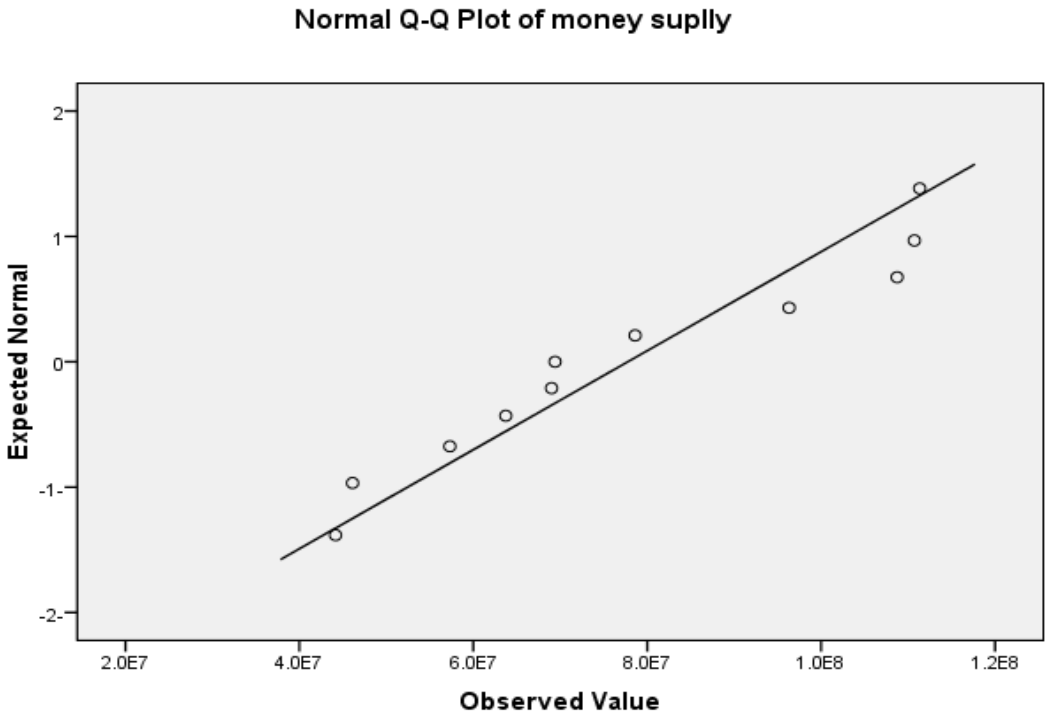

شكل رقم (2) يبين التمثيل البياني لمدى ملائمة البيانات للتوزيع الطبيعي

اختبار فرضيات الدراسة

1. **الفرضية الأولى:**

هناك أثر معنوي بين التغير في عرض النقود ومعدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

لمعرفة ما إذا كان هناك اثر ايجابي لعرض النقود على معدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج انحدار عرض النقود (X) على معدل التضخم (Y_1)، فكانت على الصورة التالية:

$$Y_1 = 0.0002X$$

لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معامل الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير عرض النقود على معدل التضخم، تم استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (3):

جدول رقم (3) نتائج تحليل انحدار عرض النقود على معدل التضخم

ادوات الاختبار	**معدل التضخم**
المحسوبة– F	**69.587**
P–value	**0.000**
– معامل انحدار عرض النقود على معدل التضخم β	**0.0002**
المحسوبة– T	**8.342**
P–value	**0.000**
– معامل بيرسون للارتباط R	**0.927**
– معامل التحديد المفسر R^2	**0.864**
القرار	**نموذج معنوي**

من خلال الجدول (3), نلاحظ ان قيمة مستوى المعنوية المشاهد (p–value) لنموذج انحدار عرض النقود على معدل التضخم اقل من مستوى المعنوية المحدد$(\alpha = 0.05)$، مما يعني ان النموذج معنوي احصائياً, كذلك مستوى المعنوية المشاهد (p–value) لمعامل الانحدار كان أقل من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على دلالة تأثير عرض النقود على معدل التضخم. ايضاً، معامل التحديد R^2 يبين أن عرض النقود استطاع أن يفسر ماقيمته 0.864 من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم. كذلك، من خلال معامل بيرسون للارتباط R=0.927 نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

عليه، يمكن القول بوجود أثر ذو دلالة احصائية لعرض النقود على معدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا. أي بمعنى، كل تغير وحدة واحدة في عرض النقود يتبعه 0.0002 من التغير الحاصل في معدل التضخم.

2. الفرضية الثانية:

هناك آثر معنوي بين التغير في عرض النقود وسعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عرض النقود وسعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عرض النقود وسعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

لمعرفة ما إذا كان هناك اثر ايجابي لعرض النقود على سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج انحدار عرض النقود (X) على سعر الصرف (Y_2)، فكانت على الصورة التالية:

$$Y_2 = 0.00002X$$

لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معامل الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير عرض النقود على سعر الصرف، تم استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (4):

جدول رقم (4) نتائج تحليل انحدار عرض النقود على سعر الصرف

ادوات الاختبار	**سعر الصرف**
المحسوبة– F	**101.891**
P–value	**0.000**
– معامل انحدار عرض النقود على سعر الصرف β	**0.00002**
المحسوبة– T	**10.099**
P–value	**0.000**
– معامل بيرسون للارتباط R	**0.950**
– معامل التحديد المفسر R^2	**0.894**
القرار	**نموذج معنوي**

من خلال الجدول (4), نلاحظ ان قيمة مستوى المعنوية المشاهد (p–value) لنموذج انحدار عرض النقود على سعر الصرف اقل من مستوى المعنوية المحدد $(\alpha = 0.05)$، مما يعني ان النموذج

معنوي احصائياً, كذلك مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لمعامل الانحدار كان أقل من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على دلالة تأثير عرض النقد على سعر الصرف. ايضاً، معامل التحديد R^2 يتبين أن عرض النقود استطاع أن يفسر ماقيمته 0.894 من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف. كذلك، من خلال معامل بيرسون للارتباط R=0.927 نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

عليه، يمكن القول بوجود أثر ذو دلالة احصائية لعرض النقود على سعر الصرف. أي بمعنى، كل تغير وحدة واحدة في عرض النقود يتبعه 0.00002 من التغير الحاصل في سعر الصرف.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1) أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على معدل التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وقد كانت هناك علاقة طردية، أي بمعنى أنه كلما قامت إدارة المصرف المركزي بزيادة عرض النقود، كلما ساهم ذلك في زيادة معدل التضخم.
2) بينت نتائج الدراسة أن هناك تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وكانت هناك علاقة طردية، أي بمعنى أنه كلما عملت إدارة المصرف المركزي على زيادة عرض النقود، كلما زاد سعر الصرف.
3) الزيادة في عرض النقود في ليبيا مرتبطة بالسياسة النقدية والسياسة المالية في البلاد علية أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في سعر الصرف.

ثانيا/ التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:

1. معالجة التضخم في البلاد وسعر الصرف وذلك من أجل الاستقرار الاقتصادي.
2. على مصرف ليبيا المركزي رسم سياسة نقدية من أجل كيفية عرض النقود ومعالجة معدلات التضخم في البلاد.
3. خلق فرص الاستثمار والحد من تقلبات سعر الصرف ورسم السياسة المالية والرقابية على المصارف.
4. العمل على تشجيع الدراسات والأبحاث للتعرف على العوامل الأخرى المؤثرة في سياسة مصرف ليبيا المركزي، بهدف الوصول إلى توصيات تؤدي إلي زيادة فاعليتها والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي بليبيا.

المراجع

1. بشينة؛ عمر محمد، وآخرون، (2018)، دور المصرف المركزي في تحقيق السياسة النقدية، (2007-2016)، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، العدد الحادي عشر.
2. بوشة؛ سميحة، هايم؛ مونية، (2017)، *أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر الفترة (1990-2019)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل، الجزائر.
3. جباري؛ بشري، (2013)، *السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي*، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
4. حملاوي؛ إيمان ،(2014)، *دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)*، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.
5. دراوسي؛ مسعود، (2017) *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2004)*، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة الجزائر.
6. رضوان؛ مهدي، نوال؛ غادر، (2017)، *دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)*، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، الجزائر.
7. صباح؛ عجلان، (2019)، *دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة دراسة عينة من البنوك العربية (1990-2015)*، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر.

8. العايب؛ آمال، (2015)، *البنك المركزي ودورة في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (2000-2013)*، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
9. عايب؛ وليد عبد الحميد، (2010) *الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي*، مكتبة حسين العصرية، بيروت.
10. عطية؛ علي منصور، حسين؛ محمود احمد، (2021) دور السياسة النقدية في ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا (1986-2017)، *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية*، المجلد 4، العدد السادس عشر.
11. قوي؛ معيزي، (2008) *فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في حالة الجزائر (1990-2006)"*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
12. المغربي؛ إبراهيم متولي حسين (2011) *دور حوافز الاستثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي* "، غير منشور، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ص373
13. https://cbl.gov.ly

THE ROLE OF THE CENTRAL BANK OF LIBYA IN ACHIEVING ECONOMIC STABILITY DURING THE PERIOD (2009-2020)

Dr. Mustafa Abuzaid Moftah
Department of Finance and Banking - Faculty of Economics and Commerce
Al Asmarya Islamic University.
Email: mabuzyd@gmail.com

Hamza Faraj Ben Aisha
Department of Finance and Banking - Faculty of Economics and Commerce
Al Asmarya Islamic University.
Email : hfba1985@gmail.com

Wissam Ahmed Alteer
Department of Finance and Banks - Faculty of Economics and Commerce
Al Asmarya Islamic University.
Email : Wesam_attir@hotmail.com

Abstract:

The study aimed to identify the concept of economic stability and highlight the role played by the Central Bank of Libya in achieving the economic stability of the state.

To achieve this goal, the descriptive analytical approach was used, where the descriptive approach was used in the theoretical aspect, and the analytical approach in the applied aspect in analyzing the relationship between money supply as an independent variable and the inflation rate and the exchange rate as a dependent variable for the period 2009-2020.

The results of the study showed that there is a positive, statistically significant effect of money supply on the inflation rate in achieving economic stability in Libya, and there was a direct relationship, meaning that the more the central bank administration increased the money supply, the more this contributed to the increase in the inflation rate.

The study recommended to address inflation in the country and the exchange rate, in order to achieve economic stability, create investment opportunities, reduce exchange rate fluctuations, and formulate financial and supervisory policy for banks.

Keywords: *Economic Stability - Money Supply - Inflation - Exchange Rate.*